



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

ملحق لاستراتيجية شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

2024-2025

1. استراتيجية شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وعملية المراجعة

تستند استراتيجية السنوات الأربع (2020-2023) التي صاغتها الشبكة العربية عام 2019 إلى مجموعة شاملة من الأهداف والتوجهات الاستراتيجية المنبثقة عن نقاشات تشاركية وتحليلات وتقييمات معمّقة. يكمن الهدف الأساسي للاستراتيجية في تحسين فعالية واستدامة الهيكل التنظيمي للشبكة وبرامجها وأنشطتها، والتركيز على الفعالية المؤسسية، والانفتاح، والابتكار، والحوكمة السليمة، والتكامل.

في عام 2022، بدأت الشبكة العربية بتنفيذ عملية تقييم وتشاور دقيقة لإجراء مراجعة منتصف المدة لاستراتيجيتها التي تمتد على أربع سنوات. وقد **أوصت** نتائج هذه العملية **بالاستمرار في تطبيق الخطة الاستراتيجية الحالية وأهدافها الخمسة، بحيث تشكل التوجهات الشاملة للشبكة.**

خلال الاجتماع السنوي الحضورى لأعضاء الجمعية العمومية الذي عُقد في بيروت، لبنان في مارس/ آذار 2023، تمحورت النقاشات حول التغييرات والتعديلات المقترحة على استراتيجية الأربع سنوات للشبكة العربية استجابةً للتحوّلات السياقية والأولويات الجديدة الناشئة. وتشمل هذه التعديلات إجراء تغييرات مؤسسية وتنظيمية، واعتماد أولويات مواضيعية جديدة وتوجهات منقّحة في العمليات ذات الصلة بالسياسات.

وقد تم شرح تفاصيل هذه **التوجهات والتغييرات الاستراتيجية المقترحة بالتفصيل في الوثيقة المرفقة، وهي عبارة عن ملحق لاستراتيجية الأربع سنوات للشبكة والتي يمتد نطاقها حتى عام 2025.**

2. النقاط الرئيسية السياقية

بالرغم من أن النظام العالمي يتميز بعناصر متعددة مثل التعاون الدولي والسلام والأمن ورفض سياسات القوة والقانون الدولي والليبرالية المؤسسية، **لم ينجح في تحقيق الازدهار أو السلام، أو التعاون، أو صون الحريات بشكل مطلق للأفراد والدول.**

وقد عرّت جائحة كوفيد-19 طبيعة الدول التي تحركها مصالحها الخاصة، ما أدى إلى **فشل المؤسسات العالمية في تذييل التحديات الكبرى بفعالية.** كما أهمل القادة والمؤسسات في القطاع المالي الفئات الأكثر ضعفاً، ما أعاق إعادة إرساء الاستقرار والثقة والنمو على مستوى الاقتصاد العالمي. وتسلبت هذه الإخفاقات الضوء على **الحاجة الملحة إلى «أجندة سلام جديدة»** لمناصرة الجهود متعددة الأطراف بناءً على القانون الدولي بغية التغلب على التحديات المترابطة.

تتمثل القضية الأخرى بالغة الأهمية أيضاً في **عدم القدرة على معالجة تغيّر المناخ** قبل أن يتحوّل إلى حالة طوارئ عالمية. ومن المحتمل أن يصبح كوكب الأرض في المستقبل غير صالح للسكن نتيجة لارتفاع درجات الحرارة والظواهر المناخية القاسية، ما يؤكد الحاجة الماسّة إلى تبني مبادئ عابرة للحدود لإدارة الكوارث المناخية والتخفيف من حدة مخاطر عدم الاستقرار وتسوية النزاعات على الحدود البحرية والبرية والمطالبات ذات الصلة.

فضلاً عن ذلك، ساهمت التغيّرات التي طرأت على النظام العالمي في تفاقم النزاعات، ما أدّى إلى نشوء حروب تجارية وتعزيز الانقسامات في العالم العربي. ولا تزال التحديات المستمرة في المنطقة العربية تساهم في بلورة الواقع الاجتماعي-السياسي، الذي يتسم **بانعدام المساواة الاقتصادية وتركز رأس المال.** وما يزيد الأمر سوءاً هو النظام العالمي الذي غالباً ما تتغلب فيه المصالح المالية على رفاهية السكان.

بلغت الأزمات الإنسانية التي تفاقمت بسبب النزاعات، والحروب، والظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة مستويات غير مسبوقة من حيث حدّتها ونطاق انتشارها في العالم العربي. وبالتالي، أصبحت المنطقة تحوي أعداداً كبيرة من سكان العالم النازحين. ويتجلى ذلك بوضوح في الوضع المأساوي الذي تعاني منه غزة، حيث

دفعت الخسائر والدمار الذي شهدته المباني والبنية التحتية بسكانها إلى النزوح داخلياً أو اللجوء إلى بلدان أخرى. وبالتالي، أدت الحرب في غزة إلى تدهور الثقة في حقوق الإنسان، بحيث أصبحت تعتبر على نطاق واسع في المنطقة مظهراً من مظاهر فشل النظام العالمي وأوجه القصور في صكوك حقوق الإنسان. وبينما يستمر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، يواصل الاختلال في توازن القوى إعاقه التسويات السياسية وإمكانية التوصل إلى حل دائم.

علاوةً على ذلك، تواجه مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان في عدد كبير من الدول العربية تحديات ناشئة عن تضائل أهمية حقوق الإنسان على مستوى العلاقات الدولية. كما يتقلص الفضاء المدني في دول عربية متعددة، ما يترافق مع انتهاكات تستهدف إقصاء المجتمع المدني. وهذا ما يسلط الضوء على اتجاه سائد مثير للقلق، بما يشمل الاعتداءات الصارخة على المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في هذا المجال.

3. التغييرات المؤسسية/التنظيمية

على المستوى التنظيمي والمؤسسي، ترمي التغييرات المتوخاة إلى تعزيز إدماج الفئات المهمشة في أنشطة برامج الشبكة العربية ومشاركتهم فيها بفعالية. والهدف من ذلك هو تزويد هذه الفئات بمنصة تتيح لها فهم السياسات ذات الصلة بالأولويات الرئيسية التي تؤثر على حياتها تأثيراً مباشراً والمشاركة بشكل استباقي في صياغتها. ويتمثل أحد الجوانب المحورية لهذه المبادرة في إنشاء شبكة مخصصة للشباب ومجموعة عمل معنية بالمرأة بهدف تحديد احتياجات هذه الفئات وإشراكها بفعالية في اتخاذ القرارات.

يضمن هذا النهج تمكين الفئات المتضررة من قيادة الجهود التي تعنيها بنفسها، ما يعزز حس المسؤولية والتمكين لديها. ولا يقتصر الهدف من تعزيز المشاركة الفاعلة في صياغة السياسات والعمليات على تعزيز الممارسات الديمقراطية وحسب، بل أيضاً مواجهة الاتجاه السائد المثير للقلق والمتمثل في تضائل حيّز الفضاء المدني. أما الهدف الشامل فيتمحور حول توفير بيئة لا يتم من خلالها الإصغاء إلى أصوات الفئات المهمشة وحسب، بل يؤخذ بها بفعالية لدى صياغة السياسات بما يعكس وجهات نظر هذه الفئات واحتياجاتها الخاصة.

3.1 إنشاء شبكة الشباب العربي

يعتبر إنشاء شبكة الشباب العربي إحدى النتائج المباشرة للنجاح الملحوظ الذي حققته المنتديات الشبابية الإقليمية التي نظمتها الشبكة في عامي 2022 و2023 في إطار مشروع "سفير". وتتألف هذه الشبكة التي تم تأسيسها حديثاً من 71 عضواً شاباً نشطاً من تسع دول عربية هي: لبنان وفلسطين والأردن ومصر وسوريا وتونس وليبيا والمغرب والجزائر.

تعود نشأة شبكة الشباب العربي إلى منتدى الشباب الثاني حول القضايا التنموية الذي عقد في مارس/آذار 2023، حيث تعاون الأعضاء المشاركون على صياغة المبادئ التوجيهية الداخلية التي تنظم عمل الشبكة. وكانت هذه الخطوة المحورية بمثابة الإطلاق الرسمي لشبكة الشباب العربي، ما يعكس التزاماً جماعياً بجهود تعزيز مشاركة الشباب وتمكينهم تحت مظلة شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

يعتبر الهدف الشامل لشبكة الشباب العربي للتنمية المستدامة متعدد الأوجه. أولاً، هي تهدف إلى ضمان مشاركة الشباب الفاعلة في جميع أنشطة شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ما يساهم في دعم شمولية هذه الشبكة وحيويتها على نحو كامل. فضلاً عن ذلك، تهدف شبكة الشباب العربي إلى إثبات نفسها كجهة مستدامة قادرة على الاستجابة للتحديات والاحتياجات المتغيرة للأجيال المتعددة في العالم العربي.

ومن خلال بناء منصة تشجع على تبادل الأفكار والخبرات ووجهات النظر، تسعى شبكة الشباب العربي إلى تأدية دور محقّز على طرح الحلول المبتكرة والمشاركة في صياغة أجندة شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بفعالية والمساهمة في الخطاب الأوسع نطاقاً بشأن التنمية الإقليمية. ولا يقتصر دور هذه المبادرة الاستراتيجية على الاعتراف بالقيمة الجوهرية لأصوات الشباب، بل أيضاً تسليط الضوء على دورهم الحيوي في رسم مسار عمل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

3.2 تشكيل مجموعة عمل معنية بالمرأة

بالنظر إلى المشهد المتغيّر لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة، حثت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على تشكيل مجموعة عمل تركز على المرأة. تهدف هذه المبادرة إلى توفير منصة تسمح للشركاء والأعضاء والشبكات الإقليمية بالانخراط في القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي لتعزيز التواصل وإجراء التحليلات وتقديم وجهات نظر نقدية واقتراح **خطابات بديلة بشأن الأدوات والاستراتيجيات التي تعتمدها الحركات النسوية في المنطقة.**

تعول مجموعة العمل على الاستفادة من خبرات الشبكة وتجاربها الغنية في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وتطمح للمساهمة في اعتماد خطاب بديل بشأن المساواة بين الجنسين. كما تسعى إلى اعتماد أسلوب نقدي في مقارنة النهج العامة المستخدمة في مبادرات العدالة بين الجنسين، ومعالجة الأسباب الجذرية لانعدام المساواة بين الجنسين على مستوى الأبعاد الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويتمثل الهدف النهائي لمجموعة العمل في دعم اعتماد **خطاب بديل على مستوى المجموعات النسوية في المنطقة.**

وتسعى هذه المجموعة إلى تعظيم تأثيرها من خلال **دعم أصوات المجموعات التي تركز على المساواة بين الجنسين في المسارات العالمية ذات الصلة بالسياسات.** ومن خلال تبني موقف تقدّمي وتمثيلي يعكس الفروق الدقيقة التي تسود المنطقة، تهدف المجموعة إلى المساهمة في المناقشات التي تنظمها المنديات العالمية حول العدالة بين الجنسين.

4. الأولويات المواضيعية الجديدة

في ظل تفاقم حالة التقلبات العالمية التي تغذيها النزاعات، ومستويات الديون الهائلة واتساع رقعة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية يجدر بمنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة التعمق في دراسة الأبعاد المتعددة لهذه الأزمات المعقدة. وينطوي دورها على **توفير توجهات بديلة ذات صلة بالسياسات تمثل لمبادئ التنمية المستدامة واعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان.** وتماشياً مع التوجهات الاستراتيجية للشبكة العربية التي تتمحور حول ممارسة الضغط لصون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ومناصرتها، تم تجديد النهج المعتمد في تبني مواضيع برامج الشبكة وأصبح يتضمن مجالات رئيسية متعددة

4.1 قضايا الحوكمة العالمية: التركيز على قضايا الحوكمة العالمية للمساهمة في اعتماد خطاب بديل والحرص على تمثيل المنطقة بقوة لدى صياغة أطر الحوكمة العالمية.

4.2 قضايا تغيير المناخ من منظور التنمية وحقوق الإنسان: التركيز بشكل خاص على القضايا البيئية لا سيما من منظور التنمية وحقوق الإنسان، مع التشديد على العدالة المناخية.

4.3 أولويات الحرب والسلام والأمن: التركيز الاستراتيجي على الحرب والسلام والأمن كأدوات متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة وتسهيل التحولات الديمقراطية وتعزيز العدالة والسلام.

4.4 قضايا الشفافية والحوكمة: التركيز على قضايا الحوكمة والشفافية التي تدعم الديمقراطية والمواطنة والتركيز بشكل خاص على نماذج المساءلة.

4.5 حماية العمال وحقوقهم: الالتزام بتعزيز حماية العمال وحقوقهم من خلال توفير أدوات ملموسة لدعم اللقابات العمالية بشكل مباشر.

4.6 السياسات المالية والضريبية: التركيز المستهدف على قضايا الديون والضرائب ودراسة تأثيرها على انعدام المساواة والحماية الاجتماعية واستكشاف تداعيات أزمة الديون على الفئات الأكثر ضعفاً في المنطقة.

ومن خلال هذه التحولات الاستراتيجية، تسعى الشبكة العربية إلى معالجة التحديات متعددة الأوجه في عصرنا هذا، والمساهمة بشكل هادف في تحقيق التنمية والعدالة والرفاهية في المنطقة العربية من خلال مناصرة السياسات العادلة وهيكل الحوكمة الشاملة.

5. التوجهات في مجال تنمية القدرات

يتمثل الهدف الاستراتيجي الأول للشبكة العربية في «بناء كتلة أساسية من الجهات الفاعلة والشركاء في مجال التنمية في المنطقة العربية لتأدية دور فاعل في مجال سياسات التنمية على المستويات الوطنية من خلال التأثير على مقترحات السياسات البديلة وزيادة الوعي». وتهدف التحسينات المقترحة على عنصر تنمية القدرات إلى تحسين وتعزيز نشر الأدوات والكفاءات وتمكين الجهات الفاعلة والمنظمات في المجتمع المدني من ممارسة تأثير ملحوظ على مختلف مستويات صياغة السياسات. وتشمل هذه التغييرات الاستراتيجية:

03

مواومة المواد التدريبية مع الاحتياجات الوطنية

تكيف الأدوات والمواد التدريبية المتوفرة لدى الشبكة العربية مع الاحتياجات والأولويات الفريدة على المستوى الوطني للتأكد من أن الموارد المقدمة قابلة للتطبيق والتأثير بشكل مباشر في مختلف السياقات.

02

توسيع الشراكات ذات الصلة بالأسبوع الدراسي السنوي

التعاون مع مجموعة موسّعة من الشركاء، بما فيها الجهات العالمية، لتنظيم الأسبوع الدراسي السنوي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. سيتمحور هذا الحدث بشكل خاص على السياسات الاجتماعية والاقتصادية وسياسات الاقتصاد الكلي والتنمية، ما يعزز التبادل المتنوع والشامل للرؤى والخبرات

01

التركيز على التدريبات على المستوى الوطني

التحوّل المدروس نحو تنفيذ أنشطة تدريبية مكثفة على المستوى الوطني، والاستفادة من قدرات أعضاء الشبكة وشركائها لتمكين الجهات الفاعلة المحلية من صياغة سياسات التنمية والتأثير فيها.

05

تأسيس مركز إقليمي للموارد

تأسيس مركز إقليمي للموارد لحصر ونشر كافة عناصر المحتوى التدريبي التي تعدها الشبكة العربية وأعضاؤها. وسيعزز هذا المستودع المركزي إمكانية الوصول إلى المحتوى ويضمن توافر معارف قيّمة على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة العربية.

04

صياغة «معجم لمصطلحات التنمية»:

صياغة «معجم لمصطلحات التنمية» شامل يجمع كافة مفاهيم التدريب ويوحدها. ويستخدم هذه الأداة كمورد متسق، ما يعزز وضوح وفهم مجموعة واسعة من المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالتنمية.

ومن خلال هذه التعديلات الاستراتيجية، لا تقتصر أهداف الشبكة العربية على تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية وحسب، بل أيضاً دعم توفير بيئة إقليمية تعاونية ومترابطة تساهم بفعالية في صياغة خطاب التنمية في المنطقة العربية.

● التوجهات في مجال عمليات المناصرة

تماشياً مع الهدف الاستراتيجي الثاني للشبكة العربية وهو «نجاح المنظمات المجتمعية في التأثير على سياسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية البديلة من خلال العمل معاً والتعاون للضغط على المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية»، ترمي التغييرات المقترحة على الأنشطة ذات الصلة بالمناصرة إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية في مجال الأولويات الملحة. وتعتبر هذه التعديلات ذات أهمية خاصة في السياق العالمي السائد حيث فشل كل من النظام العالمي والهيكل المالي في التغلب على تحديات الاقتصاد الكلي الأساسية والفوارق الاجتماعية والاقتصادية، ما يعيق التقدم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وبالنظر إلى تفاقم العنف والنزاعات في المنطقة العربية بالإضافة إلى تقلص الحيز المتاح للمشاركة المدنية، أصبح من الضروري مشاركة المنظمات بفعالية في عمليات المناصرة، لا سيما على المستوى العالمي. وبالتالي، تهدف التغييرات المقترحة في هذا المجال إلى تعظيم وتعزيز جهود المناصرة التي تبذلها الشبكة على مستوى المنتديات والأولويات المتعددة. وهي تشمل ما يلي:

6.1 منح الأولوية للمشاركة الفاعلة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. باعتباره منتدى بالغ الأهمية يقدم فرصة تادرة لتحسين التعاون وسدّ الفجوات في الحوكمة العالمية وإعادة التأكيد على الالتزامات بأهداف التنمية المستدامة وميثاق الأمم المتحدة. ويهدف هذا المشروع إلى المساهمة في تنشيط النظام متعدد الأطراف ليصبح قادراً على التأثير إيجاباً في حياة الناس.

6.3 توسيع نطاق المشاركة في العمليات والمفاوضات ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية وتعزيزها، مع الاستفادة من مشاركة المجتمع المدني العربي في النقاشات العالمية لإعادة صياغة النماذج الحالية. وتهدف هذه الخطوة الاستباقية إلى التأثير في الأطر والسياسات التجارية لتتوافق بشكل أفضل مع احتياجات المجتمعات العربية وطموحاتها.

6.2 التركيز بشكل أكبر على منتديات المناخ العالمية والمشاركة الفاعلة فيها لتسهيل مناقشة قضايا العدالة المناخية بشكل هادف وتقييم أثرها على المنطقة العربية. ويعكس هذا التركيز الاستراتيجي الحاجة الملحة إلى معالجة التحديات المناخية ومناصرة الحلول العادلة والمنصفة.